

شروط فعل القول وتطبيقات السياق اللغوي

عند عبد القاهر الجرجاني

أ مصيطني عقيلة

جامعة غرداية

1- مفهوم السياق اللغوي:

- السياق لغة: من الجذر اللغوي (س و ق)، والكلمة مصدر (ساق يسوق سوقاً وسياقاً) فالمعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث، وهو التتابع¹.

- السياق اصطلاحاً: هو تتابع الكلام وتساوقه في الترتيب على نمط معين وهو الذي يحدد مسار النظم ونهج القول. ويقصد بتتابع المعاني أن يكون لها أول وآخر ووسط، وأن أمراً يقتضى هذا الترتيب فجعل الأول أولاً، والآخر آخرًا والوسط وسطاً، وهذا الترتيب يتضمن خصوصيات المعاني وصورها وهيأتها لأنه ترتيب للمعاني بأحوالها وهيأتها وصورها². إن السياق إطار عامّ تنتظم فيه عناصر النصّ ووحداته اللغوية، وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدمها النصّ للقارئ، والسيّاق يضبط حركات الإحالة بين عناصر النصّ، فلا يفهم معنى كلمة أو جملة إلا بوصفها بالتي قبلها أو بالتي بعدها داخل إطار السيّاق³.

وما السياق المقالي أو اللغوي إلا ذلك النظم اللفظي للكلمة، والبيئة المحيطة بالعنصر اللغوي، ذلك العنصر الذي يتناهي في الصغر فيكون صوتاً، أو يتناهي في الكبر فيكون جملة أو نصاً، ويكون السياق في الأول سياقاً صوتياً، وبذلك تصبح الكلمة أو الجملة أو النص هي موضوع التحليل اللغوي الدلالي، وتتداخل مع العوامل الخارجية والتي تسمى "سياق الموقف"⁴.

2- عناصر "السياق اللغوي":

ويشمل كل ما يتعلق بالبنية اللغوية ومستوياتها المختلفة من المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي إلى المستوى التركيبي، والوقوف من الظواهر الصوتية ذات الشأن في توجيه المعنى على مستوى التركيب، وهو في هذا قسم لظواهر أخرى تلعب نفس الدور كالنبر والتنغيم⁵.

وهنا تكمن أهمية السياق اللغوي في تحديد المعنى وفهمه.

كما يمكن معالجة المفردات المعجمية على مستويين هما:

أ- المستوى الداخلي: والذي يتأثر بدلالات المفردات في تماسك النص تماسكاً دلاليّاً ينتهي إلى الإسهام في إنتاج معنى النص ومضمونه، كما يعتني كذلك ببيان أثر المفردات في تنظيم البنية الداخلية للخطاب من حيث المعلومات والعناصر والفقرات والموضوعات الفرعية.

ب- المستوى الخارجي: ويعتني باستثمار أثر المفردات الكلّي في تمييز النص من سواه من النصوص، ونسبته، على التعيين، إلى إنجاز خطابي دال وقاصد إلى غرض محدد؛ أي تحديد مجال الخطاب ونوعه ومرسله ومستقبله في السياق التواصلّي العام، والسياق النصّي الخاص⁶.

3- مراحل القراءة السياقية عند عبد القاهر الجرجاني:

إذا كان القدامى الذين سبقوا عبد القاهر من أصوليين ونحاة وبلاغيين ومتكلمين قد وظفوا السياق واعتبروه جسراً إلى معاني النص الخفية، فإن عبد القاهر لم يكن ليشتد عن ذلك فهو الآخر استهوته القراءة التي تستوحي من السياق دلالات النص، فسار مقتفياً نهج سيبويه في البحث عن كل الجوانب التي يمكن الوصول من خلالها إلى تقديم تفسير دلالي مقنع للنص وفي مقدمة هذه الجوانب السياق أو ما يعرف بالنظرية السياقية، يؤكد عبد القاهر أن لا تفاضل بين الكلمات المفردة دون النظر إلى السياق الذي وردت فيه: " وهل يقع في وهم وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم ... وهل تجد أحداً يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جارائها وفضل مؤانستها لأخواتها"⁷.

وتنطلق القراءة السياقية عادة من المعنى المعجمي القريب وممر غيره إلى الكشف عن الدلالات البعيدة لكن كيف يمكن الوصول إلى الدلالات المعجمية؟

يقول تمام حسان: "ومن المعلوم أن إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي لا يعطينا إلا معنى المقال أو المعنى الحرفي، أو معنى ظاهر النص عند الأصوليين"⁸.

أ- المعنى المعجمي:

تجلت حداثة فكر عبد القاهر وتخطيه عصره في أمور من ذلك نظرته إلى الألفاظ المجردة من كل قيمة قبل أن تدخل سياق الاستعمال.

يرى تمام حسان أن الوصول إلى المعنى المعجمي يصبح ميسراً على طالبيه إن أدى المعجم الوظائف المنتظرة منه والتي منها:

- طريقة النطق: من المعروف أن أنظمة الكتابة في اللغات المختلفة تقصر دون تمثيل النطق تمثيلاً صوتياً دقيقاً؛ لأن الأغراض العملية للكتابة الإملائية لا تتطلب الرمز للفروق الصوتية الدقيقة التي لا تهتم القارئ العادي كالإخفاء والإقلاب والإدغام بغنة وهلم جرا، وإنما ينبغي لكل نظام إملائي أن تكون غايته المنشودة أن يمثل الحروف (Phonemes) في الكتابة... يتوقع طالب المعجم أن يكشف له عن معنى الكلمة، ويحدد له طريقة نطقها ما دام النظام الإملائي لا يفي بهذه الغاية. وفي لغات العالم الحية معاجم خاصة لنطق الكلمات؛ كالمعجم الذي وضعه دانيال جونز لنطق كلمات اللغة الإنجليزية⁹.

أما الطريقة التي تعتمد المعاجم العربية للوصول إلى هذه الغاية فتقتصر على "إيضاح طريقة النطق" كأن تصف حركات الكلمة ومدى وإعجام الحروف أو إهمالها فتقول مثلاً في كلمة "تبعة" بفتح فكسر ففتح، أو تقول عند خوف اللبس المطبعي: بالتاء الفوقية المثناة فالباء التحتية فالعين المهملة، ومن ذلك أيضاً ألا تفصل القول في حركاتها وحروفها، كما تلجأ إلى قياس هذه الكلمة على كلمة أخرى أشهر منها في الاستعمال، فتجعل الكلمة الشهيرة كالميزان الصرفي للكلمة المشروحة فتقول مثلاً: "ردح البيت كمنع" فيعرف أن هذا الفعل من باب فعل يفعل - بفتح العين - في الصيغتين، فيفيد القارئ من ذلك من جهة النطق والصرف¹⁰.

- الهجاء: وما دامت الأنظمة الإملائية لا تتطابق مع النطق بالضرورة ولا سيما حين تراعى اعتبارات أخرى بعضها تاريخي وبعضها لغوي "صوتي أو صرفي أو نحوي" وهلم جرا، فلا بُدَّ أن يكون هجاء الكلمات غير متَّسماً أحياناً بالاطراد التام، ولا بُدَّ أن يختلف أساس هجاء كلمتين قد يبدو لأول وهلة أنهما متشابهتان مثل: "غزا" و"جزى"، فعلى المعجم في هذه الحالة أن يكون مظنة من مظان الإجابة على كيفية كتابة كلمة ما، ويفيد ذلك من لا يعرف ما خلف هاتين الألفين من اعتبارات صرفية، وخير مثال كتابة الهمزة في العربية، والتي يختلف موضعها من الصورة الكتابية للكلمة بين الأفراد والكتابة على ألف أو واو أو ياء لذلك لا بد للمعجم أن يكون مظنة الوصول إلى هجاء هذه الكلمات¹¹.

كذلك على المعجم أن يقدم للقارئ المبني الصرفي للكلمة إن كانت اسماً أو صفة أو فعلاً أو غير ذلك، إذ لا يمكن الوصول إلى المعنى المعجمي للكلمة حتى يعرف مبناها الصرفي، ويحدث أحياناً أن تأتي كلمة على صيغة صرفية محايدة مثل:

فاعل: لصفة الفاعل والأمر من فاعل نحو: "قاتل".

فعل: للصفة المشبهة والمصدر نحو: "عدل".

فعليل: لصيغة المبالغة ولمعنى مفعول نحو: "رفيع".

أفعل: للفعل الماضي وصفة التفضيل والصفة المشبهة نحو: "أسى"¹².

تطرق عبد القاهر في الدلائل إلى مختلف المسائل اللغوية التي تتعلّق بالدراسة النصية خاصة أنظمة الإحالة وأنواعها، أي الإحالة النصية إلى داخل النص سواء أكانت إحالة قبلية أم إحالة بعدية، وما يخص الإحالة المقامية أي إلى خارج النص مما له علاقة بأحوال القائل أو صاحب النص¹³.

تركيبياً يرى محمد حماسة أن للسياق أهمية قصوى في الكشف عن المعنى النحوي الدلالي يقول: "يقوم السياق في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم"¹⁴.

وبذلك فالفاعل واضح بين العناصر النحوية والدلالية، والتأثير بينهما مستمر، فلا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملائس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير، ولا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفردها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسداحتها¹⁵.

فنظر "الجرجاني" إلى الخطاب ككل متكامل لا يمكن فصل الجانب اللغوي فيه عن المقام الذي يرد فيه، وتتضافر السياق اللغوي وسياق الحال تبرز الدلالة ومقاصد الكلام.

تأتي اللغة عند عبد القاهر وفق تقابلات ثنائية قطباها اللفظ والمعنى، متجاوزة تلك المعايير المنطقية والنحوية (القواعدية) التي يجعلها البلاغيون، والتمكن من النطق بها عندهم ومراعاة أدائها، هو غاية البيان، وكأن النقص في بلوغ البيان ينتج عن النقص من جهة العلم باللغة، وإن الذي يعطي المزية للخطاب الغوي هو مراعاته للأسرار والدقائق التي تتعلق بجوهر اللغة لا بمظهرها، أخذاً من أجل بلوغ الغاية التي لا مبلغ بعدها تلك الارتباطات الدلالية التي يلتحم فيها الدال بمدلوله ضمن شبكة من العلاقات، تقتضي معرفة بالأصول القواعدية، ووعي بأسرارها، حيث لا تقف عند حدود المنطق والنحو إنّما تأخذ فضلاً عن ذلك العلاقة اللغوية كتجسيد لدلالة هي عبارة عن نسيج حي متشعب الصور¹⁶.

كما يشرح عبد القاهر عملية تحصيل المعنى من الصيغ اللفظية مبينا علاقة اللفظ بالمعنى في عملية الكلام.

ولقد قدم عبد القاهر نظرة مختلفة لتلك المزايا التي كان يخص بها أهل الشعر والنقد في التراث الأدبي العربي اللفظ دون المعنى، إذ ينظر إلى اللفظ والمعنى كطرفين لا ينفكان يشكلان ما سّماه علماء الألسنية المحدثون بالعلامة اللسانية أو الدليل اللساني (*Signe linguistique*)، فأولئك النقّاد الذين عناهم الجرجاني لا يبنون انطباعهم الجمالي على الصورة الصوتية للكلمة بمعزل عما توحيه من دلالات، بل ينظرون إلى اشتراك اللفظ والمعنى معاً في إحداث صورة دلالية، وعبد القاهر يضيف طرفاً ثالثاً في معادلة الفعل الدلالي، ويجدر التنبيه إلى طبيعة المعنى عند اللغويين القدامى وأنها لا تختلف عن الشيء الخارجي الذي يرمي إليه اللفظ وهو المدلول، فيحصل أن الصورة الخاصة التي حدثت في المعنى إنّما يعني بها الجرجاني ما عناه علماء الدلالة والألسنية المحدثون بالمحتوى الذهني للإشارة اللغوية.

يفصل ذلك الجرجاني بقوله: "فيعلموا (أي أهل الشعر والنقد) أنّهم لم يوجبوا ما أوجبوه من الفضيلة وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه"¹⁷.

فئة عمليتان تمان مع كل تلفظ أو إنشاء كلامي، إحداهما سابقة على الأخرى، فأما الأولى فتتمثل في انتظام المعاني في الدهن وبصحبها حسن اختيار الدلالات المناسبة للموقف الكلامي، أما الثانية فتتمثل في انتظام المعاني في ألفاظ وتراكيب بأنساق مختلفة. يحدد الجرجاني بصورة دقيقة كيفية اختيار المتكلم للمعاني والألفاظ أثناء الموقف الكلامي. فيقول: "إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"¹⁸.

يعطي عبد القاهر الأسبقية للمعاني في الوجود النفسي والألفاظ تابعة لها في الواقع الكلامي، وهو ما يتوافق مع لا نهائية المعاني التي أقرها علماء الدلالة المحدثون في مقابل نهائية الألفاظ، واستخلصوا أن المتكلم يطلب بتوظيف الانزياح الدلالي سدّ ثغرة دلالية في المعجم.

ويقدم عبد القاهر تعليلاً منطقياً لأسبقية المعاني على الألفاظ معتمداً معيار التغير الذي يطرأ على المعنى دون اللفظ، وهذا ما يؤكد اعتبارية الدليل اللساني الذي يمنح للغة مرونتها للأحوال المختلفة، يقول في ذلك: "لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها لكان محالاً أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها، فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة"¹⁹.

يربط عبد القاهر كمال تأدية المعاني بالتزام الصحة اللغوية النحوية في البنية، وأي اختلال في تلك البنية لغوياً ونحوياً، ينتج عنه انتقاص في تأدية المراد، فاللفظ وإن وصل إلى السمع فإنه يحتاج إلى أن تحب فيه وتوضع لطلب المعنى، وتبقى تطلبه وتتعب فيه وقد ينتهي الأمر إلى التعقيد الذي يشوه الصورة، ويستهلك المعنى، وينقص الحسن.

فأسلوب الكنائي يحسن ويحمل محققاً آثاره الطيبة في النفس، ودلالته القوية في المعنى، إذا صحت عبارته وحسن تركيبه، غير خارج عن قواعد اللغة، وأساليب العربية وإذا كان التركيب غير ذلك ضعفت قوته، وتعثر التوصيل والإبلاغ للمعنى المقصود، وينتهي الأمر إلى التعمية والألغاز²⁰.

ب- نظرية التعليق النحوي أو العلاقات السياقية بين المعاني النحوية عند الجرجاني:

أدرك علماء اللغة قديماً مفهوم السياق، وعرفوا أثره في فهم الحدث اللغوي، إذ تدرس جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى. وقد تحدث عبد القاهر عن مفهوم التعليق والذي تحدده القرائن ويفسر العلاقات فقضى على فكرة العمل النحوي والعوامل النحوية، وهو ما يقابل مصطلح "العلاقات السياقية" عند تمام حسان.

يطلق على الغربيون على ذلك (Syntagmatic Relation)، ذلك أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هي في الحقيقة "قارئ معنوية"، وهو إطار ضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة "الإعراب"²¹.

تمكن تمام حسان أن يربط بين نظرية السياق عند (فيرث) والتعليق النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، فيما يسمى بـ "سياق الحال" والـ "سياق اللغوي" المقال²².

فلا أحد ينكر من الأقدمين أو المحدثين وجود تفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، كما لا يمكن إنكار تأثير دلالة السياق اللغوي ودلالة سياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية، من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتنكير والتعريف وغير ذلك مما له علاقة بعلم المعاني، ذلك أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفردها ونصها تختلف باختلاف السياق الذي توجد فيه، لأن كل سياق يختلف في زمانه ومكانه وملابساته المتعددة²³.

يشير عبد القاهر إلى الفرق بين النظم في الحروف والنظم في الكلم، فيقول: "وذلك أن "نظم الحروف" هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب"، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما "نظم الكلم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي

في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب. ترتب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو "النظم" الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق.

ولذلك كان عندهم نظرياً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتجوير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح²⁴.

إذا كان عبد القاهر قد جعل أساس الفن والإعجاز هو النظم فقد جعل أيضاً أساس النظم هو البناء والتعليق يقول: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتهما، ما معناه وما محصوله؟

وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه أو تحيئاً باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتحيئاً بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس²⁵.

يقول تمام حسان: "وإذا كان النحو هو تعقيد أبواب المفردات، فقد كانت الحاجة معه ماسة إلى دراسة أبواب الجمل، ولما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى، كان من طلائع كتبه "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة"، الذي أعترف له بالفضل في جزء المعنى النحوي الدلالي²⁶.

لا معنى للألفاظ المفردة في ذاتها عند عبد القاهر إلا بدخولها التركيب، حيث ترتبط ببعضها البعض، نحو غرض مقصود من المتكلم بتلك العلاقات، واستخدم للتعبير عن ذلك مصطلحي النظم والتعليق الذي رآه يكون بين المعاني لا الألفاظ فيقول: "فليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها إلى البعض، وتعليق بعضها ببعض... لا أن ينطق بعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينها بعض تعلق... أن التعلق يكون فيما بين معانيها...²⁷.

لقد كانت نظرية النظم عند الجرجاني تعتمد أساساً على معاني النحو، وتقوم العملية الكلامية أساساً على التعليق وغايتها النظم، ويتم التعليق فيها بطرق معلومة ويتحقق وفق ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، وتعتبر هذه القضية من أخطر القضايا التي عالجها الجرجاني ولا علاقة لها بحسبه بالإعراب، إذ تسهم في تحقيقها كل العلاقات السياقية بين أطراف الجمل وبين معانيها.

وتكتسب الألفاظ حسبه وظيفتها وتستمدّها من موقعها من سياق القول، لذلك يكون المعنى المكتسب طارئاً يتغير بتغير موقع اللفظة وليس ثابتاً به في كل موقع.

يقول عبد القاهر: "...تفسير هذا: أنه ليس إذا رافك التنكير في "سودد" من قوله ("تنقل في خلقي سودد"، وفي "دهر" من قوله: "فلو إذ نبا دهر"، فإنه يجب أن يروك أبداً وفي كل شيء ولا إذا استحسنت لفظاً ما لم يسم فاعله في قوله ((وأنكر صاحب))، فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك ههنا بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم. وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصابع التي تعمل منها والصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدى في الأصابع التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج، إلى ضرب من التخثير والتدبير في أنفس الأصابع وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها وترتيبه إياها، إلى ما لم يتهدأ إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيها معاني النحو ووجوه التي علمت أنها محصول "النظم"²⁸.

إن التعليق الذي يحدث بين المعاني ويربط بين الألفاظ حسب عبد القاهر ينتج عنه جملة من الأفعال الكلامية المختلفة ، و قد تناول أغلبها في مباحث مستقلة.

ومن كل ما سبق فإن" ... عبد القاهر قد صير من القول الشعري هاديا يتقرى به خصائص النظم الذي يكون به القرآن معجزاً، فعلم الشعر وسيلة لإدراك إعجاز القرآن الكريم، الإعجاز الذي قصرت بلاغة العرب عن مساوقته على الرغم من فصاحتهم وبيانهم، ويرى عبد القاهر أن الوقوف على خصائص النظم الشعري، يؤهل لمعرفة خصائص النظم القرآني"²⁹.

من خلال ما سبق يبدو أنه يربط استنباط الدلالة بموقعها من نظم الكلام وليس ذلك النظم إلا السياق في النهاية. كما ذهب إلى أن تلك الخصائص التي تمتلكها الألفاظ أثناء استعمالها تختلف عما كانت عليه قبل الاستعمال وليس وراء ذلك إلا السياق وتعالق جميع المكونات، وهو في ذلك يوافق ما ذهب إليه بعض المحدثين في هذا الشأن.

نحو قول المسدي: «ومما لا لبس فيه أن الكلام من الظواهر التي تخضع لقانون تفاعل الأجزاء، ولما كان الكلام نتاج المفردات الداخلة في تركيبه فإنه قد يبدو حاملاً في مجمله للسمة النوعية التي تحملها جميع أجزائه، وفحواه أن كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنحازي تأثيري، يعد نشاطاً مادياً نحويًا يتوسل أفعالاً قولية (*Actes Locutoires*) لتحقيق أغراض إنحازية (*Actes illocutoires*) (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... الخ)، وغايات تأثيرية (*Actes*) الجدلية بين الجزء والكل فإنه يحصل للكلام انطلاقاً من مجموع أجزائه سمات ليست لأجزائه»³⁰.

6- تطبيقات السياق اللغوي عند عبد القاهر من خلال نظرية النظم:

وهذه نماذج من تلك القراءات التي حوكمها كتبه ومباحثه النحوية والبلاغية.

- دور العلاقات السياقية في تحقيق الفصاحة:

ومن المواقف التي اتخذها عبد القاهر يعكس بها اهتمامه بالسياق اللغوي حديثه عن الفصاحة التي نفى أن تتحقق في اللفظ المفرد على طبيعته، وأن ذلك حسبه لا يكون إلا بعد دخولها في سياق لغوي ما، وبين أن الدلالة لا يمكن أن تستفاد من معاني الألفاظ وحدها، وإنما من مجموع الألفاظ في تفاعلها وتعلقها نحويًا ببعضها البعض، وأن الذي ينتظمها ويمسحها دلالاتها الخاصة هو السياق اللغوي.

يقول: لا تخلو "الفصاحة" من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع، أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة، لأنها لو كانت كذلك، لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً، وإذا بطل أن تكون محسوسة، وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة، فإننا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس، إلا دلالاته على معنى. وإذا كان كذلك، لزم منه العلم بأن وصفنا اللفظ بالفصاحة، وصف له من جهة معناه، لا من جهة نفسه، وهذا ما لا يبقى لعامل معه عذر.

وبيان آخر، وهو أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ [سورة مريم: 4]، فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره. فلو كانت "الفصاحة" صفة للفظ "اشتغل"، لكان ينبغي أن يحسها القارئ فيه حال نطقه به، فمحال أن تكون للشيء صفة، ثم لا يصح العلم بتلك الصفة إلا من بعد عدمه. ومن ذا رأى صفة يعرى موصوفها عنها"³¹.

يواصل عبد القاهر شرحه فيقول: "في حال وجوده، حتى إذا عدم صارت موجودة فيه؟ وهل سمع السامعون، في قديم الدهر وحديثه، بصفة شرط حصولها لموصوفها أن يعدم الموصوف؟ فإن قالوا: إن الفصاحة التي ادعيها للفظ "اشتغل" تكون فيه في حال نطقنا به، إلا أنا لا نعلم في تلك الحال أنها فيه، فإذا بلغنا آخر الكلام علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين نطقنا به.

قيل: هذا فن آخر من العجب، وهو أن تكون ههنا صفة موجودة في شيء، ثم لا يكون في الإمكان ولا يسع في الجواز، أن يعلم وجود تلك الصفة في ذلك الشيء إلا من بعد أن يعدم، ويكون العلم بها وبكونها فيه محجوباً عنا حتى يعدم، فإذا عدم علمنا حينئذ

ألمّا كانت فيه حين كان في حال وجوده، حتى إذا عدم صارت موجودة فيه؟ وهل سمع السامعون، في قديم الدهر وحديثه، شرط حصولها لموصوفها أن يعدم الموصوف؟

فإن قالوا: إن الفصاحة التي ادعيناها للفظ "اشتعل" تكون فيه في حال نطقنا به، إلا أنا لا نعلم في تلك الحال ألمّا فيه، فإذا بلغنا آخر الكلام علمنا حينئذ ألمّا كانت فيه حين نطقنا به"³².

كما يقول في موضع آخر: "وفي النظم يتحد في الوضع، ويدق فيه الصنع"

"واعلم أن ما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشد ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك، نعم، وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين. وليس لما شأنه يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجه شتى، وأنحاء مختلفة"³³.

لذلك كانت الفصاحة جزءاً من البلاغة، وأنه لا يمكنها أن تستأثر بجودة الكلام. فلا يوصف اللفظ بالفصاحة لحسن جرسه وتلاؤم حروفه، وإنما لمناسبته الشديدة للموضع الذي جاء فيه لفظ، ومن خلال تحليل عبد القاهر فإن الفصاحة لا تكون في الألفاظ المفردة حتى تلج السياق.

ولقد أثر عبد القاهر القول الشعري دون غيره لإدراك خصائص النظم، وسيلة لإدراك إعجاز القرآن الكريم، ليصل أن الفصاحة شديدة الصلة لا باللفظ بل بالنظم، الذي يستوعب الظواهر الصوتية في المستوى التركيبي، وهكذا يفند رأي كل من يرى البلاغة والفصاحة متعلقتين بتلاؤم الحروف والظواهر الصوتية وحدها دون الدلالة والمعنى، وبالتالي لا علاقة للفصاحة بالإيجاز، (Perlocutoires) تخص ردود فعل المتلقي "كالرفض والقبول"، ومن ثم فهو فعل في التعبير عن مقصد واحد من مقاصد المتكلم أو الكاتب؟³⁴

-العلاقات السياقية وثنائية اللفظ والمعنى:

لقد كانت مسألة اللفظ والمعنى من القضايا الطاغية في كتابي عبد القاهر "الدلائل" و"الأسرار"، باعتبار اللفظ والمعنى عماد الظاهرة اللغوية، ولقد أولاهما عبد القاهر مكانة خاصة في فكره، مستمدة من طبيعة المنهج الذي اعتمده لمحاصرة أسس بلاغة الكلام.³⁵

ولعل بحث عبد القاهر في مسألة اللفظ والمعنى هو بحث في قضية الإعجاز بالأساس وأين تكمن أفي اللفظ أم في المعنى؟ أم كليهما معاً؟ فكان طرح عبد القاهر لها طرحاً مذهبياً يستلهم فكر الأشاعرة.³⁶

يذهب عبد القاهر إلى مغالطة كل من يعتقد أن اللفظ والمعنى عالم مستقل بذاته، وأن المزية والفضيلة تكون لأحدهما دون الآخر، كما يرفض أن نعتبر أحدهما سابقاً في الوجود على الآخر.

يعيب الجرجاني على الذين جعلوا اللفظ أساس النظم والإبلاغ فيقول: "فترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السامع فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه، إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه نسي حال نفسه واعتبر حال من يسمع منه. وسبب ذلك قصر الهمة وضعف العناية وترك النظر والأنس بالتقليد، وما يغني وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها"³⁷.

يحاول عبد القاهر أن يقنع المتلقي أكثر فأكثر أن الألفاظ وحدها مفردة بعيدة عن كل حكم بالإستحسان أو الإستقباح حتى تلج السياق، من أجل ذلك قد تكون اللفظة الموظفة ذاتها، ولكن النظم يختلف من مستعمل إلى آخر يقول: "وهذا باب واسع، فإنك تجد متى شئت الرجلين قد استعملا كلما بأعيانها، ثم ترى هذا قد قرع السماك، وترى ذاك قد لصق بالحضيض، فلو كانت

الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلف بها الحال ولكانت إما أن تحسن أبداً، أو لا تحسن أبداً³⁸ يولي عبد القاهر المعنى عناية خاصة، ويرى أن لا مفاضلة بين الكلمات المفردة قبل النظم والتأليف و ذلك لتكافئها في الدلالة؛ إذ تستحسن في موضع وتستكره في آخر، ومن وراء ذلك كله النظم والتأليف. وهو يرد الفصاحة إلى تناسب معاني الألفاظ يقول: "وهل يقع في وهم وإن جهّد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن يُنظر إلى مكانٍ تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخفّ، وامتزاجها أحسن، ومما يكدّد اللسان أبعد؟ وهل تجد أحداً يقول: "هذه اللفظة فصيحة" إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: "اللفظة متمكنة ومقبولة" وفي خلافه: قلقة، ونابية ومستكرهة"، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معانيهما، وبالقلق والثبوت عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تَلقْ بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفَقاً للتالية في مؤدّاها؟ وهل تشكّ إذا فكرت في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَفْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة هود، الآية: 44] فتجلى لك منه الإعجاز³⁹.

يضيف عبد القاهر مرسخاً فكرته حول أسبقية المعاني وأوليتها على الألفاظ وتبعية هذه الأخيرة لها، وأن الترتيب يتم في المعاني قبل الألفاظ.

يقول عبد القاهر: "فلا يُتصوّر أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخّى الترتيب في المعاني وتُعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفّوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم ألها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"⁴⁰. إن الألفاظ تترتب في النطق عند مؤلفها من بعد ترتيب المعاني، أما السامع فالمعاني تترتب في نفسه من بعد أن تترتب الألفاظ في سمعه، يقول عبد القاهر:

"فإن نظر ناظر في شأن المعاني والألفاظ إلى حال السامع فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه، ظن لذلك أن المعاني تبع للألفاظ في ترتيبها، فإن هذا الذي بيناه يريه فساد هذا الظن. وذلك أنه لو كانت المعاني تبعاً للألفاظ في ترتيبها لكان محالاً أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها، فلما رأينا المعاني قدجاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة"⁴¹.

ومن خلال الجدل الذي قدمه عبد القاهر نفى أن يكون الفضل والمزية لنطق الكلام الخارج من الفم حال التلفظ وإنما المزية، والفضل للعقل الذي أنتج هذا الكلام وفق ما يقتضيه علم النحو⁴².

فالإفادة حسب عبد القاهر متحققة مع النظم وبعده، وقد تكون الألفاظ المفردة ذاتها لكن مع كل نظم جديد يولد معنى جديد بتغير العلاقات التي تخضع لها الكلم.

يقول: "... والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب. فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدداً كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأحري، وغيّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل"، "مترل قفا ذكرى من نبك حبيب" أخرجته من كمال البيان، إلى مجال الهذيان، نعم وأسقطت نسبه من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين مُنشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم، وفي ثبوت هذا الأصل ما

تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة.

وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل. ولا يتصور في الألفاظ وجوب تقدم وتأخير، وتخصص في ترتيب وتزليل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقبل: من حق هذا أن يسبق ذلك، ومن حق ما ههنا أن يقع هناك، كما قبل في المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل، حتى حظر في جنس من الكلم بعينه أن يقع إلا سابقاً، وفي آخر أن يوجد إلا مبنياً على غيره وبه لاحقاً كقولنا: إن الاستفهام له صدر الكلام، وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تزال عن الوصفية إلى غيرها من الأحكام.

- فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً أو يستجيد نثراً، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول: حُلُوٌّ رَشِيقٌ، وَحَسَنٌ أُنِيقٌ، وعذبٌ سائغٌ، وخُلُوبٌ رائعٌ، فاعلم أنه ليس بينك عن أحوال ترجع إلى أحراس الحروف، وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل إلى أمر يقع من المرء في فؤاده، وفضل يقتدحه العقل من زناده⁴³.

وإن كان لابد من مفاضلة بين الكلمات فهي عند عبد القاهر مفاضلة في غرابتها أو ألفتها، أو في وقع حروفها أثناء النطق بالخفة أو الثقل.

وإن النظرة التي نادى بها عبد القاهر - حينما رأى أن الألفاظ عديمة القيمة خارج سياق استعمالها الذي قد ينحرف بها عن دلالاتها الأصلية في المعجم - هي ذات النظرة التي نادى بها المحدثون من الدارسين.

يرى المسدي أن التفاعل الذي يحدث بين الألفاظ في سياق ما ينجم عنه انزياحها وتحولها عن دلالاتها الأولى، وقد يكون من وراء ذلك فنون البلاغة كالحجاز الذي ينحرف بتركيبه عن المعاني الأصلية⁴⁴.

ولقد انفرد عبد القاهر ببعض الأفكار في سياق شرحه المسترسل لفكرة النظم، منها قوله بأن المتكلم يتوخى معاني النحو في نظم الكلام، وأن الكلام تترتب معانيه في النفس، وهي التي تختار لنفسها الألفاظ المناسبة لها، والمتكلم لا يطلب اللفظ بحال، وإنما يطلب المعنى، وهي فكرة جعلها الجرجاني محوراً أساسياً لكتابه دلائل الإعجاز⁴⁵.

وبذلك ففكرة النظم ومفهومها عند عبد القاهر تتراوح بين جفاف معيارية النحو، وليونة فن الأدب والنقد، وعلم البلاغة⁴⁶.

- التفسير الدلالي عند عبد القاهر من خلال العلاقات النحوية السياقية:

يشمل المعنى الدلالي العناصر الثلاثة التالية وهي: المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي والمقام.

ومن النماذج التطبيقية التي تظهر اهتمام عبد القاهر ببسط أسس نظريته في النظم النص التالي:

يقول عبد القاهر: "أفلا ترى أنه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شك إذا هو نظر إلى قوله عز وجل: ﴿يَحْسُبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾ [سورة المنافقون: الآية 4]، وإلى إكبار الناس شأن هذه الآية في الفصاحة، أن يضع يده على كلمة كلمة منها فيقول إنها فصيحة؟ كيف، وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل في أنها معنوية:

أولها: أن كانت ﴿عَلَى﴾ فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول الثاني.

والثاني: أن كانت الجملة التي هي ﴿هُمُ الْعَدُوُّ﴾ بعدها غارية من حرف عطف.

والثالث: التعريف في ﴿الْعَدُوُّ﴾ وأن لم يقل ((هم عدو)).

ولو أنك علقت على بظاهر، وأدخلت على الجملة التي هي ﴿هُمُ الْعَدُوُّ﴾ حرف عطف وأسقطت الألف واللام من ﴿الْعَدُوُّ﴾ فقلت: "يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو". لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها، ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون ﴿عَلَيْهِمْ﴾ متعلقاً بنفس الصيحة، ويكون حاله معها كحالها إذا قلت: صحت عليه؛ لأخرجته عن أن يكون كلاماً فضلاً عن أن يكون فصيحاً، وهذا هو الفيصل لمن عقل⁴⁷.

إن المعنى النحوي الأول يمد الجملة بالمعنى الأساسي والذي ينشأ عن علاقة الوظائف النحوية بعضها ببعض مفسرا ما قد يؤدي إليه المنطوق الظاهري من دلالات، كذلك يستفاد المعنى من الصورة المنطوقة للجملة، أي "بناء الجملة" والمكونة من الأصوات التي تشكل المفردات بصيغتها التي تختار وفقا لقيود الاختيار بين الحقول الدلالية، والسياق المناسب.

وبالعودة إلى نص عبد القاهر أعلاه نجد أن لفظة "الكلام" في قول عبد القاهر: "لأخرجته عن أن يكون كلاما" تساوي في دلالتها ما يقصده وصف سيويه بـ "المستقيم"، ووصف "الفصاحة" في قول عبد القاهر: "فضلا عن أن يكون فصيحاً" يوافق قصد سيويه بالكلام المستقيم، وبذلك "الكلام الفصيح" عند عبد القاهر يساوي "المستقيم الحسن" عند سيويه.

وفي الآية التي اختارها الشيخ عبد القاهر للتطبيق، وضعت كل كلمة في الوضع الملائم من حيث العلاقة النحوية، واختيرت الكلمات من الحقول الدلالية ذات الاستجابة للوظائف النحوية المرادة، فضمير الغائبين "واو الجماعة" يصلح أن يكون فاعلا للحسبان المدلول عليه بالفعل المضارع ﴿يَحْسُبُونَ﴾ وصلحت ﴿كُلُّ﴾ لوقوع المفعولية عليها، كما صلحت أيضا أن تكون مضافا أضيفت إليه ﴿صَيِّحَةً﴾⁴⁸.

وفيما يلي نص لعبد القاهر يعالج فيه بيتا من شعر بشار بن برد، في قوله:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تماوى كواكبه

شرح عبد القاهر هذا البيت مبينا دور العلاقات النحوية في ترتيب وتركيب المفردات في الجملة قائلا:

"وانظر: هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون أوقع "كأن" في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في "مثار النقع" من غير أن يكون قد أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر في "فوق رؤوسنا" من غير أن يكون قد أراد أن يضيف "فوق" إلى "الرؤوس"، وفي الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على "مثار" وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها "الليل" من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لـ "كأن"، وفي "تماوى كواكبه" من دون أن يكون أراد أن يجعل "تماوى" فعلا "للكواكب"، ثم يجعل الجملة صفة لليل، ليتم الذي أراد من التشبيه؟ ألم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟ وليث شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه؟

ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول "خرج زيد" لتعلمه معنى "خرج" في اللغة، ومعنى "زيد". كيف، ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف"⁴⁹.

ذلك أن النظام النحوي يميز أن يكون المفعول الثاني جارا وبحرورا متعلقا بمحذوف فجاءت ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كذلك. والبنية الأساسية تمد الجملة هنا بمعنى أساسي مهم، فلا يصلح وفقا لها أن تكون ﴿عَلَيْهِمْ﴾ متعلقة بكلمة ﴿صَيِّحَةً﴾ وهي صالحة لأن يتعلق بها الجار والحرور من حيث كانت مصدرا لأنها لو كانت كذلك لدخلت الجملة في علاقات نحوية أخرى، وصفها عبد القاهر -مبالغة- بخروجها عن أن تكون كلاما. وقد أطل عبد القاهر في شرح العلاقات النحوية؛ التي عليها مدار نظرية النظم، غير أن العلاقات النحوية لا تعمل في فراغ ولا مزية لها في ذاتها على حد تعبيره، فهي تمد بناء الجملة المنطوق بجزء كبير جدا من التفسير الذي يسهم في التفسير الدلالي، فبعد القاهر - يتعامل - كما كان سيويه كذلك في النص السالف - مع "الكلمة" "المختارة" في الجملة التي اكتسبت "معنى" جديدا أضفته عليها "العلاقة النحوية" المعينة، وهو بذلك يؤكد منابع التفسير الدلالي المتكامل للجملة⁵⁰.

ب- تطبيقات السياق اللغوي على النظم الفني وأساسه في علم البيان:

يتجلى أثر السياق عند القدامى في مباحث علم البيان في كون الصور البيانية لا يمكن فيها الاعتماد على ظاهر اللفظ وحده لاستخلاص المعنى، والدلالة فيه لا تحصل بمعرفة المعاني المعجمية للألفاظ، بل المعنى هو الدلالة الثانية.

يشير عبد القاهر إلى لزوم فهم اللغة في سياقها الاجتماعي، لا سيما تلك المستعملة استعمالاً مجازياً التي تتجاوز الدلالة فيها ظاهر اللفظ، يقول: "ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم أن يوهوا أبداً في الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل أنها على ظواهرها فيفسدوا المعنى بذلك، ويطلبوا الغرض، ويمعنوا أنفسهم والسماع منهم العلم بموضع البلاغة..."⁵¹.

يسوق عبد القاهر أمثلة يبين من خلالها تعلق اللفظ بسياقه اللغوي فهو الذي يمنحه صفة الحسن أو القبح، يقول: "وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظ "الأخدع" في بيت الحماسة:

تلفتُ نحو الحيّ حتى وجدّني وجعتُ من الإصغاء ليتاً وأخذعاً

وبيت البحتري:

وإني وإن بلغتني شرف الغنى وأعتقتُ من رِقِّ المطامع أخدعي

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام:

يا دهر قومٌ من أخدعك، فقد أضحجت هذا الأنام من خُرُقك

فتجد لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والتكدير، أضعاف ما وجدت هناك من الرّوح والخفة ومن الإيناس والبهجة"⁵² يتوافق ذلك مع ما ذهب إليه عبد القاهر من أن الاستعارة تتطلب لفهما قرينة معنوية أو لفظية يفيدها السياق، ولا يحدث ذلك مع الكناية لارتباطها بالسياق الاجتماعي والثقافي.

الهوامش

¹ - ينظر ابن منظور: لسان العرب، مادة (سَوَق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م، ص: 53.

² - ينظر محمود السعران: علم اللغة (مقدمة إلى القارئ العربي)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 2، 1997، ص: 210.

³ - ينظر المرجع السابق، ص: 339.

⁴ - ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: دلالة السياق، مخطوط رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1418هـ، ص: 42.

⁵ - ينظر محمد يوسف حبلى: أثر الوقف على الدلالة التركيبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، (ب ط)، 1993، ص: 16.

⁶ - ينظر وليد العناني، جامعة البترا، تحليل الخطاب وتعليم مفردات العربية للناطقين بغيرها، مجلة البصائر، المجلد: 13، العدد: 2، ربيع الأول 1432هـ / آذار 2010، ص: 103.

⁷ - الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر - مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة ط: 03، 1413هـ / 1992م ص: 44.

⁸ - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ط: 01، 1994، ص: 337.

⁹ - المرجع السابق، ص: 326/325.

¹⁰ - ينظر المرجع نفسه، ص: 326.

¹¹ - ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، م س، ص: 327/326.

¹² - ينظر المرجع نفسه، ص: 327.

¹³ - ينظر بشير إبرير: مفهوم النص في التراث اللساني العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 23، العدد: 01، 2007، ص: 111.

¹⁴ - محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، مصر، ط: 01، 2000، ص: 98.

- 15- ينظر صلاح حسنين، علم الدلالة دار الكتاب الحديث، القاهرة، (ب ط)، 2008، ص: 77.
- 16- ينظر منقور عبد الحليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتب العرب، دمشق، (ب ط)، 2001، ص: 154.
- 17- ينظر المرجع السابق ص: 151/152.
- 18- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 52.
- 19- المصدر السابق، ص: 373.
- 20- ينظر عبد الفتاح لاشين: التراكم النحوي من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، (ب ط)، 1980، ص: 198.
- 21- ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، م س، ص: 189.
- 22- ينظر خالد بن عبد الكريم بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد: 04، العدد: 02، 2007، ص: 06.
- 23- ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: م س، ص: 114/113.
- 24- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 49.
- 25- المصدر السابق، ص: 55.
- 26- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، م س، ص: 18/17.
- 27- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 466.
- 28- المصدر السابق، ص: 87/88.
- 29- ماجد بن محمد الماحد: المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مركز تحقيقات كامبوترس علوم الإسلامي، عمان، الأردن، العدد: 68، 2005، ص: 108.
- 30- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط: 02، 1986، م س، ص: 174.
- 31- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 407.
- 32- المصدر السابق، ص: 408.
- 33- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 93.
- 34- ينظر إبراهيم خليل: قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النص، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 34، العدد: 2007، ص: 622.
- 35- ينظر حمادي صمو، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس - مشروع قراءة - منشورات الجامعة التونسية، السلسلة السادسة، المجلد: 21، 1981، ص: 460/461.
- 36- ينظر عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب القاهرة، (ب ط)، 1998، ص: 372.
- 37- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 466.
- 38- المصدر السابق، ص: 48.
- 39- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 44/45.
- 40- المصدر نفسه، ص: 53-54.

-
- 41- المصدر السابق، ص: 373/372.
- 42- ينظر ابتسام حمدان: علاقة الكلام بالمتكلم في الدرس البلاغي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد: 74، الجزء: 04. أكتوبر 1999 ، ص: 1094.
- 43- الجرجاني: أسرار البلاغة، تح محمود شاكر، دار المدني بجدة، ط: 01، 1991، ص: 06/05/04 .
- 44- ينظر عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط: 03، ص: 58.
- 45- ينظر محمد حسن مصطفى: فكرة النظم بين الحقيقة والوهم، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد: 6، العدد: 01، أيار 2007، م س، ص: 234.
- 46- ينظر المرجع نفسه، ص: 246/ 245.
- 47- الجرجاني: دلائل الإعجاز، م س، ص: 404/403.
- 48- ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، م س ، ص: 100/99.
- 49- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 412/411.
- 50- ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي م س، ص: 102/101.
- 51- الجرجاني: دلائل الإعجاز دلائل الإعجاز ، ، ص: 305.
- 52- المصدر نفسه، ص: 47-46.